وزاره التعليم العالي والبحث
العلمي جامعة بابل/ قسم العلوم
المالية والمصرفية

دور الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي للاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣ -٢٠١٨

بحث مقدم إلى:

كلية الإدارة والاقتصاد قسم العلوم المالية والمصرفية وهو جزء من

متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

بإشراف: أ . م. د. مهدي خليل شديد

اعداد الطالبتين

هيبت عبد زيد حسون - هناء علاء ابراهيم

1444هـ

2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ(١٤٥)"

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة : الآية ١٤٥

الإهداء

إلى أبي العطوف.... قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة؛ فهو من علَّمني كيف أعيش بكرامة وشموخ.

إلى أمي الحنونة..... لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحمة الحب وفرحة العمر، ومثال التفاني والعطاء.

الشكر والتقدير

من لا يشكر الناس لا يشكر الله، وأنت تستحق أندى عبارات الشكر والعرفان فلولا الله ثم أنت لما حققت ما أريد، فقد كنت الداعم الأول، والمحفز الأكبر، والصديق الذي لا يغيره الزمان "ابي"

يعجز الشعر والنثر والكلام كله في وصف فضلك، وذكر شكرك، وتقدير فعلك، فلك كل الثناء، وجزيل الشكر، وصادق العرفان، على كل ما فعلت وتفعل"امي"

قائمه المحتويات

التسلسل	الموضوع	رقم الصفحة
١	مشكلة البحث	٥
٢	فريضه البحث	٥
٣	أهداف البحث	٥
٤	اهميه البحث	٥
٥	اسلوب البحث	٦
٦	المبحث الأول	٦
٧	الإطار النظري الائتمان المصرفي	٦
٨	نشأه الائتمان المصرفي	٧
٩	مفهوم الائتمان المصرفي	٧
١٠	شروط الائتمان المصرفي	٨
١١	اهداف الائتمان المصرفي	٩
١٢	نظريات الائتمان المصرفي	١٠
١٣	المبحث الثاني	١١
١٤	تحليل العلاقة بين التوزيع الهيكلي للائتمان المصرفي ونمو النتائج المحلي الإجمالي	١١
١٥	مقدمه عن الاقتصاد العراقي	١٢
١٦	تطور الائتمان المصرفي	١٤
١٧	تطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي	٢٠
١٨	الاستنتاجات	٢٥
١٩	التوصيات	٢٥
٢٠	المصادر	٢٦

١-مشكلة البحث

عدم مساندة القطاع المالي الى القطاع الحقيقي و ان الاستثمارات تحتاج الى الالتزام طويل الأجل بتوفير رأس المال، ولكن المدخرين كثيراً ما يترددون في التخلي عن مدخراتهم لمدة طويلة.

٢-فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن التغيرات الائتمانية في العراق لم يكن لها دورا واضحا في النمو الاقتصادي بحكم وبدائية النظام المصرفي في العراق وانخفاض حجم الائتمان المصرفي مقارنة بحجم الناتج المحلي الاجمالي .

٣-اهداف البحث

١–استقراء طبيعة الائتمان المحلي في العراق بالتركيز على المدة٢٠٠٣-٢٠١٨.

٢-توضيح ماهية الائتمان المصرفي وعلاقته بالنمو الاقتصادي.

٤- دراسة النمو الاقتصادي في العراق والتعرف على بعض مؤشراته.

٤- أهمية البحث

يلعب الائتمان المصرفي دورا مهما على مستوى الاقتصاد، فلا يمكن الحديث عن نمو الاقتصاد وتطوره دون النظر الى الجهاز المصرفي والدور الفاعل للمصارف والمؤسسات المالية وذلك من خلال الائتمان المصرفي وادواته.. فالائتمان المصرفي على مستوى الاقتصاد يتيح تدفق الاموال وعوامل الانتاج خلال النظام الاقتصادي، وان توسيع النشاط الاقتصادي على مستوى الدولة سيؤدي الى توسيع التوظيف وتدفق السلع والخدمات.

٥-اسلوب البحث

اعتمدت البحث على المنهج الاستقرائي الوصفي إلى جانب المنهج الاستنباطي ,في تحليل البيانات المتوفرة حول المشكلة ولبحث وتحليل العلاقات المتداخلة والاثر بين متغيرات الدراسة .وللوصول الى هدف البحث فقد قسم الى ثلاثة مباحث رئيسة، الاول هو الإطار النظري أما الثاني فيضم دراسة النمو الاقتصادي في العراق والثالث دراسة العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي .

المبحث الأول

الإطار النظري للائتمان المصرفي

إن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، لا بل إنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها. ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة.

١-نشاة الائتمان المصرفي

كانت عمليات الإقراض تتم من ممتلكات المقرض نفسه ، ومع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية، لاحظت هذه المؤسسات أن قسماً من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع، وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة، وبعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم. وهكذا انتقل الائتمان من مهمة قبول الودائع في البداية في العمل المصرفي إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى.(حمزة محمود ،٢،٢٠٠٤).

إن ظاهرة انخفاض العمق المالي في العراق تعد مشكلة أساسية تعيق تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المطلوبة، ومن ثم العمل على زيادة العمق المالي يعد استراتيجية أساسية لمعالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية. وأن تبني النظام الإسلامي في الصيرفة قد يكون أحد الاساليب الناجعة نحو زيادة العمق المالي ومن ثم زيادة مساهمة القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية.(عقيل محمد رشيد - ، ١١ ،٢٠١٧)

٢- مفهوم الائتمان المصرفي

يعرّف الائتمان المصرفي بأنه: " الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في

حال توقف العميل عن السداد"(منال الخطيب ،٢٠٠٤،٤) ، كما يعرف بأنه العملية التي يرتضي البنك بمقتضاها ، مقابل فائدة أو عمولة معينة ومحددة، أن يمنح عميلا(فردا أو شركة أعمال) بناء على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه.

وتعرّف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر.(عبد المطلب عبد الحميد ،٨٠،٢٠٠٠) .

وبصورة عامة فان الائتمان يمثل سماح المنشأة لزبائنها بتسديد قيمة السلع والخدمات التي تقوم بإنتاجها او بتقديمها بعد مدة زمنية يتم الاتفاق عليها بين الطرفين تعقب استلامهم للسلع او استفادتهم من الخدمات. وإن كلمة الائتمان مأخوذة من الأمان فالمصرف عندما يقرض الزبون قرضاً فهو يأتمنه عليه وعلى الزبون أن يعيد القرض في موعده. ويعرف الائتمان على انه قابلية الحصول على ثروة أو الحق فيها مقابل الدفع في المستقبل. وكذلك يعرف على انه منح دائن لمدين مهلة من الوقت يلتزم المدين بانتهائها دفع الدين .ويعرف أيضا بأنه عبارة عن مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة ويتمثل في تقديم طرف لطرف آخر مقدار من المال الحاضر مقابل الحصول على مقدار من المال وغالباً ما يزيد عن الأول في المستقبل. ويعرف الائتمان المصرفي على انه علاقة مديونية تقوم على أساس الثقة بين الدائن (المصرف) والمدين (المقترض) يتمكن من خلالها المدين في الحصول على مبلغ معين أو ضمانات يوفرها المصرف للزبائن وفقاً لشروط معينة أو لتحقيق أغراض محددة مقابل تعهد المدين بإرجاع المبلغ الأصلي أو الأصل مع الفائدة والمتفق عليها في الموعد المحدد.

٣-شروط الائتمان المصرفي

ينشأ الائتمان عندما تحصل الشركة على مبلغ من المصرف وتكون ملزمة بالتسديد خلال مدة محددة ، ومن المعروف أن الائتمان المصرفي لا يمنح لكافة العملاء حيث يقتصر على الشركات والزبائن الذين يتمتعون بمركز سيولة جيد والشركات والمؤسسات ذات السمعة الجيدة أما المؤسسات الحديثة التأسيس فتعاني من كونها تخضع لشروط تحد من حركتها لكي تحصل على الائتمان المصرفي ومن هذه الشروط:

- تقديم ضمانات كرهن موجودات.
- الاحتفاظ برصيد معوض لدى المصرف.
- تسديد الفائدة مقدماً.
- المطالبة بدفع قيمة القرض على شكل دفعات.

ومهما كانت الشروط ضمن الحد المعقول للزبائن او الشركات فأنها تتحمل فائدة نتيجة اقتراضها من المصرف وتشكل نسبة مئوية من قيمة القرض وتسمى بالفائدة الاسمية وفي الحقيقة إن الزبون يتحمل كلفة فائدة أعلى من الفائدة الاسمية بالفائدة الفعلية ويختلف استخراج قيمتها استنادا للشروط المبرمة بين المصرف والزبون. (صادق الشمري -٢٠١٩- ٢٣٧).

٤-اهداف الائتمان المصرفي

يلعب التمويل المصرفي دوراً مهماً في إشباع الاحتياجات التمويلية للمنشآت الاقتصادية لمقابلة تمويل رأس المال الثابت وتمويل رأس المال العامل وتحتل القروض والتسهيلات الائتمانية المقام الأول بين توظيفات البنوك سواء كانت تجارية أو غير تجارية ويتفاوت توزيع القروض لدى كل منها بحسب آجال استحقاقها تبعا لاختلاف طبيعة وآجال مواردها وبذلك يعتبر الغرض من التمويل المحور الأساسي الذي يدور حوله قرار التمويل المصرفي. ويمكن تحليل ذلك كما يأتي :

- أهمية الائتمان المصرفي بالنسبة المنشآت:

تظهر الاحتياجات التمويلية للمنشآت الاقتصادية بسبب قصور الموارد المالية المتاحة لديها عن مقابلة متطلبات نشاطها وتحقيق أهدافها وتعتبر القروض البنكية مصدراً مهماً لإشباع تلك الاحتياجات التمويلية وتتوزع احتياجات المنشآت سواء كانت تعمل في مجال التجارة أو الصناعة أو الزراعة أو الخدمات وهذه الإحتياجات تتنوع ما بين احتياجات تتعلق بتمويل رأس المال الثابت (الأصول الثابتة) أو احتياجات تتعلق بتمويل رأس المال العامل.) زينب عوض الله و أسامة محمد الغولي -٢٠٠٣- ١١٢)

- أهمية الائتمان المصرفي بالنسبة للاقتصاد القومي :

تبرز أهمية الائتمان المصرف بالنسبة للاقتصاد القومي من خلال ما يلعبه من دور مهم لتوفير احتياجات المنشآت للسيولة اللازمة لتغطية عملياتها الداخلية والخارجية المختلفة وبالتالي يؤثر حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمنشآت على الحالة الاقتصادية العامة فالمبالغة في حجم الائتمان الممنوح يمكن أن يؤدى إلى التضخم والانكماش في منح الائتمان قد يؤدي إلى صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها وبالتالي الحد من التنمية الاقتصادية، لذلك يجب أن يكون الائتمان متوازناً وملبياً للاحتياجات الفعلية للاقتصاد القومي. فنجد أن السياسات الائتمانية ترتبط بالسياسة الاقتصادية وتوجهات الدولة المرتبطة بخطة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال البنك المركزي وما يصدر عنه من قرارات ولوائح تنظيمية خاصة بتنظيم منح الائتمان من قبل البنوك المانحة للائتمان.(شريف حسام -٢٠٢١-١٨,١٩).

٥- نظريات الائتمان المصرفي

فقد تأثر النشاط الائتماني للبنوك بنظريتين رئيسيتين هما:

أ- النظرية التقليدية للائتمان (نظرية القروض التجارية) كانت هذه النظرية شائعة في إنجلترا، حيث اعطت أهمية أكبر لمبدأ السيولة. أي الحفاظ على قدر معين من السيولة لدى البنك للحفاظ على سمعة ومركز البنك المالي.

مما يعني أن الدور الأساس للبنك هو تقديم الائتمان قصير الأجل وفقاً لنظام التصفية الذاتية. أي أن النشاط الائتماني للبنك يقتصر على ائتمان الأجل القصير (سنة وأقل) ليكون قادراً على استرداد هذا الائتمان (القرض). وتطبيقاً لذلك، فإن الائتمان ينبغي أن يتجه إلى تمويل أنشطة التجارة الداخلية والخارجية وتمويل احتياجات رأس المال العامل قصير الأجل للأفراد والشركات حيث يمكن استرجاع قيمة الائتمان بنهاية الفترة من حصيلة التدفقات النقدية التي يحصل عليها المقترضين من الأنشطة التي تم تمويلها. وبطبيعة الحال البنوك التجارية في العالم، قد تأثرت كثيراً بالتقاليد الائتمانية للمصارف الإنجليزية بل أن تعامل البنوك التجارية بالائتمان قصير الأجل كان سبباً لتعريف البنوك التجارية حيث عرفت البنوك التجارية بأنها البنوك التي تتلقى الودائع تحت الطلب أو الودائع الآجلة وتقدم الائتمان قصير الأجل.

ب النظرية الحديثة: تعرضت النظرية التقليدية للإئتمان إلى العديد من الانتقادات وخاصة عندما عانت العديد من البلدان الرأسمالية (أمريكا وأوربا من الكساد الاقتصادي الكبير في ثلاثينات القرن العشرين. حيث أظهرت أزمة الكساد الاقتصادي الكبير ضعف دور البنوك التجارية التقليدية في التأثير على الأزمة وفشلها في إحداث الانتعاش الاقتصادي ولذلك تعرضت لانتقادات واسعة أبرزها:

إن الاعتماد فقط على مبدأ السيولة أدى إلى تدني دور البنوك في النشاط الاقتصادي وفي نفس الوقت فإن الحفاظ على مبدأ السيولة بصورة مطلقة وفقا لنظرية القروض التجارية لا يعتبر ضماناً أكيداً لسيولة البنك والحفاظ على المركز المالي للبنك. إن مبدأ الربحيه لا يقل أهمية عن مبدا السيولة وعندما تتوفر للبنوك القدرات الإدارية الكفؤه فإنها تستطيع الدخول في ائتمان طويل الأجل يحققها أرباحاً مناسبة.

إن متطلبات الانتعاش الاقتصادي تتطلب توظيف موارد البنوك في ائتمان طويل الأجل وفي مشاريع استثمارية زراعية وصناعية تحقق أرباحاً مناسبة ونتيجة لتلك التطورات فقد تطورت أنشطة البنوك الائتمانية وامتدت إلى الائتمان الاستثماري طويل الأجل من خلال قنوات وأساليب مختلفة منها:

١- تقديم القروض طويلة الأجل.

٢- أو نشاء المشروعات الاستثمارية مباشرة أو بالمشاركة في إنشائها.

٣- أو الاستثمار طويل الأجل في الأوارق والأسهم المالية.

٤- التمويل التأجيري .

ج-نظرية المصارف الشاملة. أن سريان النظرية الحديثة للإئتمان قد مهد لظهور فكرة المصارف الشاملة. أي المصارف التي تقدم الائتمان لأجال مختلفة ولأغراض مختلفة وبالتالي فإن أنشطتها متنوعة فهي تقدم الائتمان قصير الأجل لتمويل التجارة وتقدم الائتمان طويل الأجل لتمويل الاستثمارات المختلفة زراعية أم صناعية أم خدمية.(محمد احمد الافندي - ٢٠٢٠-١٢٦,١٢٥).

المبحث الثاني

تحليل العلاقة بين التوزيع الهيكلي للائتمان المصرفي ونمو الناتج المحلي الإجمالي

١-مقدمة عن الاقتصاد العراقي .

تعتبر فترة الخمسينات من القرن الماضي من اخصب العقود في تاريخ العراق الحديث وأغناها من حيث التقدم الفكري والاجتماعي والاقتصادي والانجازات الثقافية والفنية والحضارية والتسامح الديني والاجتماعي والثقافي والسياسي من جهة، وتوسع المؤسسة العسكرية وبداية صعودها الى السلطة من جهة اخرى. وبالرغم من قصر فترة الخمسينيات والعواصف السياسية التي مرت بها، فقد شهد العراق آنذاك فترة من الممكن ان نطلق عليها quot;فترة ذهبيةquot; حفلت بإنجازات ابداعية عديدة ومختلفة في الفكر والعلم والأدب والموسيقى والشعر والفنون التشكيلية وتميزت بالثراء والكثافة والابداع وكان تأثيرها عاما وشاملا على مجمل عملية التحديث في العراق. غير ان أهم ما يميز تلك الفترة هو تطلع رواد الطبقة الوسطى النامية وحماستهم نحو التطوير والتغيير والحداثة، يدفعهم شعور داخلي للخلق والابداع وتجاوز الحدود، رغم ان الاكثرية منهم كانت تعيش في ظروف اقتصادية ليست سهلة. واذا اخذنا بنظر الاعتبار تغير بعض القيم والعادات والممارسات التي باتت تقليدية وغير مستساغة، بل وبالية ولا تنسجم مع المتغيرات التي استجدت في البلاد، التي ظهر حضورها القوي في العناصر المادية والمعنوية للحداثة، التي ينبغي علينا فهمها ضمن سياقها الزمني وما كانت تحمله من دلالات وطموحات ورؤى وانجازات، فقد ظهرت في العراق حركات ومذاهب وتيارات ريادية في مجال الأدب والثقافة والفنون مع حرية فردية نسبية ورؤى جماعية ظهرت على المستوى الثقافي في مساهمات المثقفين العراقيون، كل حسب اختصاصه وثقافته واهتماماته، منطلقين من اثارة اسئلة واشكاليات تؤسس لبناء مجتمع مدني حديث يهدف الى ارساء حداثة تدعو الى التعددية وتعميق روح المواطنة وبث روح التسامح والمساواة بين البشر، منطلقة من ان العراق ينفرد من بين الدول الاخرى بكونة مهد اقدم الحضارات الانسانية التي تعود في اصولها الى سومر واكد وبابل واشور وكذلك الى التراث العربي-الاسلامي العقلاني الذي ازدهر في العصر الوسيط على ايدي علماء الكلام والفلاسفة العقلانيين، اضافة الى انه يمتلك ثروة نفطية هائلة ومياه وفيرة واراضي زراعية متطورة، مع ثروة سكانية تمتلك مستوى عال من التعليم والذكاء والقدرات العملية. ان هذه الامكانيات والمقدرات كان من المفروض ان تساعد على بناء نظام تعددي ديمقراطي في مجتمع متنوع ومتعدد الاثنيات والاديان والطوائف والأقليات مثل العراق.

أن الفترة ما بعد الحرب العالمية الاولى كان يمثل بوادر الاستقرار والتحديث والتقدم الاجتماعي والحضاري في العراق، بالرغم من انغماس ذلك الجيل في حركات سياسية ومشاكل أيديولوجية وصراعات مصلحية على السلطة المتحالفة مع الانكليز. وبالرغم من تمرده وانتفاضاته، فقد انتج ملامح طبقة وسطى نامية اخذت على عاتقها بناء مؤسسات الدولة والمجتمع المدني وقام بنشاطات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية رسمت ملامح مجتمع يتطور ولو ببطىء ويسير نحو النمو والتحديث، مع طموحات قومية من جهة، واشتراكية من جهة ثانية، والدخول في العالم الرأسمالي من جهة ثالثة. لقد فتح الاتصال الحضاري والتطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بابا واسعا للتحديث في العراق وكون مرحلة تاريخية هامة في تاريخ العراق الحديث، انجبت عددا كبيرا من العلماء والمفكرين والفنانيين والتكنوقراط والتجار والصناعيين الذين حملوا على اكتافهم مهام كبيرة لبناء عراق جديد. ومنذ منتصف الاربعينات حدثت تغيرات وتحولات هامة على صعيد البنيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبخاصة في بغداد، وظهرت بوضوح منذ عام 1952 وذلك بسبب الازدياد الملحوظ في واردات النفط بعد تطبيق مبدأ مناصفة الارباح مع شركات النفط التي كانت تحتكر النفط، بعد حركة مصدق في ايران من جهة، والانهيار في الاقتصاد الزراعي من جهة ثانية، وتزايد حدة الوعي الاجتماعي والسياسي والثقافي من جهة ثالثة، الذي بات ينذر بحدوث مخاطر غير مرتقبة، مما دفع بالسلطة، بدفع من الانكليز والأمريكان، الى اعطاء هامش ولو ضئيل من الحرية والحركة وتطبيق بعض الاصلاحات، وبخاصة بعد ان اصبح الدكتور فاضل الجمالي، الذي يحمل افكارا ليبرالية وعقلانية متحررة، رئيسا للوزراء عام 1953 واطلاقه لبعض الحريات وفي مقدمتها عودة الاحزاب الى مزاولة نشاطاتها ومنها الحزب الوطني الديمقراطي. كما صدرت جرائد ومجلات ثقافية رصينة وفي مستوى جيد واجيزت جمعيات ثقافية وفنية عديدة. كما تنامت اتجاهات سياسية وأيديولوجيات متنافسة ومتصارعة تمثلت باتجاهات وايديولوجيات مختلفة. غير ان اغلب الاحزاب الوطنية توحدت في جبهة وطنية عريضة قبل ثورة 14 تموز، وذلك نتيجة الممارسات الاستبدادية العديدة التي سببتها سياسات نوري سعيد والوصي عبد الآله المدعومة من قبل الانكليز، والاخطاء الجسيمة التي قامت بها، والحركات والانتفاضات التي قامت ضدها، من حركة الضباط الاحرار عام 1941، الى الانتفاضات الوطنية عام 1948و 1952 وضرب الحركات الكردية 1946 والدخول في حلف بغداد وغيرها.

لقد تميز الاقتصاد العراقي حتى ذلك الحين بنمط انتاج غير مكتمل، ففي الريف يسود نمط شبه اقطاعي مع نظام عشائري . أبوي. وفي المدن رأسمالية هامشية غير مكتملة جاءت نتيجة ربط الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الرأسمالي العالمي . الذي لم ينشأ عن تطور داخلي طبيعي. فالعراق لم يشهد نظاما اقطاعيا راسخا وانما اشكالا من الملكيات الكبيرة والصغيرة التي تقوم على ضفاف الانهار. كما لم تنمو في العراق طبقة برجوازية كبيرة كما هي في اوربا، وانما طبقة متوسطة دنيا تستمد ثروتها من التجارة والصناعات الخفيفة واجهزة الدولة وريع النفط، اذ لا وجود لصناعات حديثة او لزراعة متقدمة، كما في الدول الصناعية، فما زالت وسائل الانتاج تقليدية بالرغم من دخول بعض المكننة الزراعية الى العراق. وفي الحقيقة يمكننا القول، بان

العراق خضع لاقتصاد هجيني اختلطت فيه ملكية الدولة بنشاط اقتصادي غير منتج، اي للاستهلاك الذاتي، محوره التجارة ويغلب عليه قطاع الخدمات.

وعلى صعيد البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حدثت تغيرات وتحولات هامة وبخاصة في بغداد، بدأت بعد الحرب العالمية الثانية واخذت ملامحها مع نمو الطبقة الوسطى وبدايات تقسيم العمل الاجتماعي الذي ساد آنذاك وفق تطور فئات وطبقات المجتمع العراقي وعلى اساس التقسيم الاقتصادي والاداري لمدينة بغداد، التي بقيت مقسمة الى جانبي الكرخ والرصافة.(ابراهيم الحيدري ٢٠٠٨-2)

لقد رسمت الأحداث السابقة وما مر به العراق من منعطفات خطيرة وأساسية شكل الاقتصاد العراقي وطبيعته التنموية فضلاً عن طريقة إدارة الحكم، إذ امتازت الفترة السابقة وبالخصوص بعد عام 1958 بالتوجه نحو الريعية شبه الكاملة وربط معظم الايرادات بالنفط كمصدر أساس في تمويل موازناته التشغيلية والاستثمارية متجهاً شكل الدولة نحو قطاع عام نشط اقتصادياً في ظل تراجع أعمال القطاع الخاص، كما ان هذا الشكل يزداد حدة كلما شهد النفط تصاعداً في أسعاره وكذلك زيادة في الانتاج. كما شكل هذا الاعتماد الكبير على النفط بالتزامن مع نمو سكاني عال مشكلة حقيقية أخرى، إذ على الرغم من تصاعد انتاج وأسعار النفط العالمية إلا أن النمو السكاني المتسارع أدى إلى بقاء معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي منخفضاً وهو يساوي في كثير من الأحيان دخل الفرد في دول فقيرة لا تمتلك من الموارد الطبيعية شيء يذكر، إذ ارتفع عدد السكان من (5,2) مليون نسمة عام 1950 الى (18,9) مليون نسمة عام 1990 والى (37) مليون نسمة عام 2010 حسب تقديرات وزارة التخطيط.(عباس النصراوي - ٢٠١٩-٣)

٢- تطور الائتمان المصرفي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)

تعد المصارف المكون الرئيس للنظام المالي في العراق، والذي يتكون من المصارف وسوق العراق للأوراق المالية وشركات التحويل المالي وشركات التأمين. لذلك فإن استقرار وتطور النظام المالي في العراق مرهون بمدى استقرار وتطور الجهاز المصرفي العراقي فمن الجدول (1) يلاحظ بأن الجهاز المصرفي في العراق يتكون من (48) مصرفاً سنة 2010، منه (7) مصارف حكومية والذي يشكل (14.6%) من إجمالي عدد المصارف في العراق، منها (4) مصارف تجارية و (3) مصارف متخصصة، والباقي مصارف خاصة وبواقع (41) مصرفاً، منه (32) مصرفاً تجارياً و (9) مصرفاً إسلامياً ارتفع هذا العدد قليلاً في السنتين 2011 و 2012 مواقع (2) مصرف و (4) مصارف لكل منهما على التوالي، وهي مصارف إسلامية وتجارية خاصة، حيث بقيت المصارف الحكومية دون تغيير والملاحظ أنه في السنتين 2014 و 2015 فقد تراجع عدد المصارف الحكومية ليصبح (6) مصارف وذلك بسبب دمج مصرف العراق مع مصرف

الرافدين، وكذلك الحال بالنسبة للمصارف التجارية الخاصة فقد انخفضت بواقع (3) مصارف ليصبح (32) مصرفاً، الا أن عدد المصارف الاسلامية الخاصة يرتفع إلى (19) مصرفاً ليعرض هذا النقص ليرتفع إجمالي عدد المصارف في العراق الى (57) مصرفاً.

والجدير بالذكر هذا هو أنه على الرغم من التطور النسبي في عدد المصارف العاملة في العراق خلال منة البحث، الا أنه لم يؤد إلى تحسن في تقديم الخدمات المصرفية للمواطنين، لأن العبرة ليست فقط في عدد المصارف وإنما في الانتشار المصرفي وتغطيتها الأكبر مساحة من البلد وبالتالي وصول الخدمات المصرفية الى أكبر عدد ممكن من السكان، ولا ينأني ذلك الا من خلال زيادة فتح فروع تلك المصارف في مناطق خارج مراكز المحافظات والمدن الرئيسية.(محسن ابراهيم احمد -٢٠٢٠-٤٥)

بالرغم من طابع الخصخصة الذي ساد في الاقتصاد العراقي منذ مطلع ثمانينات القرن الماضي والدعوات المتكررة لهيكلة القطاع العام بعد عام 2003 إلا أن الاقتصاد العراقي ظل متمسكا به ويشكل نسبة عالية من إجمالي الهيكل الاقتصادي وان معظم النشاط الاقتصادي يتم فيه, وهذا سيعود بالنتيجة إلى تعمق الاختلالات الهيكلية فيه وضعف دور القطاع الخاص في النمو والتنمية, فضلا عن ربعية اقتصاده الذي يعتمد على النفط في تمويل العرض والطلب الكليين .(دانا النسور -٢٠٢٢-١)

- تطور **GDP** الناتج المحلي الإجمالي مع أجمالي تكوين رأسمال الثابت للاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2019) بالأسعار الجارية والثابتة مع النفط وبدونه.

يعد الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الرئيسية لقياس النشاط الاقتصاد معين خلال مدة زمنية معينة كما يمثل تحليل معدلات تغير الناتج المحلي الإجمالي و معرفة نسبة مساهمة كل قطاع ركنا أساسيا" لمعرفة معدلات النمو الاقتصادي وتطوره وتشخيص مواطن الضعف في القطاعات المكونة له ومعالجتها من خلال انتهاج سياسات اقتصادية معينه, كما انه تقريرا مهما عن أسعار السوق لمجموعة كبيرة ومتنوعة من السلع والخدمات مؤشرا للاتجاهات الاقتصادية لأي اقتصاد في العالم).ويرتبط أجمالي تكوين رأس المال الثابت ارتباطا وثيقا" بالناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي والتي تنعكس ايجابيا" في المدى الطويل على التراكم الرأسمالي فلا بد من اتباع سياسة اقتصادية جاذبة لرؤوس الأ موال في الداخل وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الإنتاجية, ويمثل اجمالي تكوين راس المال الثابت الإضافات السنوية للموجودات الثابتة في كلا القطاعين الخاص و العام وكذلك التغير في المخزون السلعي المستهدف لأغراض الإنتاج (2), كما يمثل قيمة السلع المعمرة التي تملكها الوحدات المنتجة المقيمة بغية استعمالها لمدة سنة على الأقل في سياق الإنتاج ونتيجة هذا الاستثمار ينتج نمو راس المال الثابت للاقتصاد الوطني (3) ويمكن الاستعانة بالجدول (1) لتوضيح أهم التطورات التي حدثت على كل من الناتج المحلي الإجمالي وأجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية والثابتة.)سعدون عباس محمد – ٢٠١٣-23)

يتضح من الجدول (1) أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغ (295857886 73533598.6, 53235358.7) مليون دينار للأعوام (2005, 2004, 2003) على التوالي وبمعدل الغير 38.137994%) للعامين الأخيرين مع متوسط لدخل الفرد بمبلغ 2621,1 مليون دينار كما أن هذه الزيادات ناتجة عن زيادة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لا سيما بعد رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق بعد عام 2003 كما في ملحق رقم (1) الذي يوضح نسبة مساهمة القطاع النقطي في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2003 – 2019).

ومن الملحق (1) تجد أن الإيرادات النقطية بلغت (15728387) مليون دينار العام 2003 وقد طرأ تحسن عليها از بلغ معدل التغير السنوي 107.2) لعام 2004 أي بمعنى ازدادت الإيرادات النقطية بأكثر من مرة ناتجة عن رفع العقوبات الاقتصادية وبالتالي زيادة الكميات المصدرة من النفط الخام فضلا عن زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي على اقتصاديات البلدان المجاورة والاقتصاد العلمي ككل استمرت الإيرادات النفطية بالزيادة للأعوام (2006 2007 2008) اذ بلغت (46783201 762970271949251 مليون دينار وبالنتيجة فإن ذلك قاد إلى تعزيز الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام ذاتها بمتوسط دخل فرد (4.3.3.3) وترجع هذه الزيادات إلى نمو الإيرادات النقطية بمعدل تغيير 18.59% 11.4% 46.87 %) على التوالي . أما عام 2009 انخفض الناتج المحلي الإجمالي عن العام السابق بنسبة تغيير مقدارها (16.8-%) بسبب الأزمة المالية العالمية لعامي (2007-2008) من خلا ل تراجع أسعار النفط عالميا وكون الاقتصاد العراقي وحيد الجانب معتمدا على النقط كمورد أساسي فقد تأثر بالصدمات الخارجية اذ انخفضت نسبة مساهمة القطاع النقطي لتصل إلى (38.4%) بالأسعار الجارية بعد أن كانت (48.5) للعام السابق, أما ا الأعوام (2010 ,2011 ,2012 2013,) شهد الناتج المحلي الإجمالي تعافيا" ملحوظا" از بلغ متوسط دخل الفرد من GDP (7.8,7,46.55) للأعوام أعلاه على التوالي بسبب زيادة الإيرادات النفطية، وفي عام 2014 انخفض الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى (266332655.1) مليون دينار بسبب عدم استقرار الأوضاع الأمنية ودخول المجاميع الإرهابية) تنظيم (داعش) الى الأراضي العراقية فضلا . عن انخفاض مستويات أسعار النفط والتي أدت إلى تدني عوائد النفط العراقي مما أدى إلى انخفاض متوسط دخل الفرد من (7.8) عام 2013 إلى (7.4) عام 2014 واستمر الانخفاض إلى (5.45.5) للأعوام (2016, 2015) على التوالي. وسجل الناتج المحلي الاجمالي عام 2017 ارتفاعا ملحوظا" بسبب ارتفاع أسعار النفط عالميا" وازدياد الإيرادات النقطية بنسبة تغير (36.17%) بعد أن كان (34.44%) عام 2016 اذ بلغت 1 الإيرادات (70210000) مليون دينار عراقي وفي عامي (2018 2019) سجل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا طفيفا" بسبب ارتفاع مستويات إنتاج النفط الخام وزيادة الإيرادات النفطية كما في ملحق (1) اذ بلغ (2548701846، 262917150)مليون دينار على التوالي وكان متوسط دخل الفرد (6.7) للعامين المذكورين أعلاه(.دنيا محمود –٢٠٢٠–٢)

جدول (١)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة مع إجمالي تكوين رأس المال الثابت للاقتصاد العراقي.

للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٢)

28	35033925.9	14	162587533.1	35	38139871	7.4	34208000	16.98	254225490.7	2012
43.5	50285093.8	7.6	174990175	44	55036676	7.8	35096000	7.616	273587529.2	2013
8.78	54701738.7	2.3	178951406.9	1.5	55837403	7.4	36005000	2.652-	266332655.1	2014
-17	45528386	2.6	183616252.1	-9.3	50650572	5.5	35213000	26.9-	194680971.8	2015
-43	26112655.9	14	208932109.7	-43	28703209.1	5.4	36169000	1.152	196924141.7	2016
22.6	32004040.3	-4	201059363.1	13	32330275.6	6.1	37140000	12.56	221665709.5	2017
-12	28147380.7	0.9	202776268.9	-1.2	31944571.6	6.6	38124000	14.98	254870184.6	2018
2.5	28851065.22	4.4	211789774.7	3.6	.330945762	6.8	39127000	3.157	262917150	2019
	%13.73		%7.06		%16.33			اي مدة ؟؟	%13.71	معدل النمو السنوي المركب

المصدر: العمود(1, 3, 5, 7, 9)

- وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء , المجموعات الإحصائية , سنوات مختلفة
- البنك المركزي العراقي الموقع الرسمي/ www.cbi.iq
- تم تقدير أجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية والثابتة لعام (2019) بموجب معادلة النمو المركب للسنوات الثلاث الأخيرة.
- عمود (1) للعام 2003/ وسام سرحان صيهود،تقدير مرونة العمل – الناتج واستخدامها لاغراض التنبؤ ووضع السياسات في الاقتصاد العراقي , رسالة ماجستير , جامعة كربلاء ,كلية الإدارة و الاقتصاد , 2018 , ص53.
- العمود (2, 4, 6, 8, 10) من أعداد الباحثة باستخدام الصيغة الآتية:-

معدل التغير السنوي= $\frac{pi-po}{po} * 100$

(مليون دينار عراقي)

السنة	الناتج المحلي با لأسعار الجارية ا لإجمالي (1)	معدل التغير السنوي% (2)	إجمالي عدد السكان (3)	معدل دخل الفرد من GDP (4)	اجمالي تكوين رأس المال الثابت ، الأسعار الجارية (5)	معدل التغير السنوي % (6)	الناتج المحلي الا جمالي بالأسعار الثابتة 100=2007 (7)	معدل التغير السنوي % (8)	أجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأ سعار الثابتة 100=2007 (9)	معدل التغير السنوي % (10)
2003	29585788.6	------	26340000	1.1	2528441.8	------	66398213	------	------	------
2004	53235358.7	79.94	27139000	2	2857807	13	101845262.4	53	3682390	------
2005	73533598.6	38.13	27963000	2.6	10182362.2	256	103551403.4	1.7	11788961	220
2006	95587954.8	29.99	28810000	3.3	16911154.6	66	109389941.3	5.6	17831126.8	51.3
2007	111455813.4	16.6	29682000	3.8	7530404.4	-55	111455813.4	1.9	7530500	-58
2008	157026061.6	40.89	31895000	4.9	23240539	209	120626517.1	8.2	21263968	182
2009	130643200.4	16.8-	31664000	4.1	13471242	-42	124702075	3.4	12418985.2	-42
2010	162064565.5	24.05	32490000	5	26252776.7	95	132687028.6	6.4	26558090.2	114
2011	217327107.4	34.1	33338000	6.5	28234993	7.6	142700217	7.5	27379586.9	3.09

وبمتابعة شكل (3) نجد أن GDP بالأسعار الجارية أخذ اتجاها تصاعديا للمدة (2003) . 2013) ناتجة عن ارتفاع أسعار النقط عالميا فضلا عن زيادة كميات إنتاجه نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق ووصلت ذروة الزيادة في عام (2013) بالإضافة إلى نتاجات جولات التراخيص خلال المدة أعلاه، وبعد ذلك أخذت منحا تنازليا" للمدة (2014 – 2017) أذ بلغ الاتجاه التنازلي في أوطأ نقطة عام (2015) ناتجة عن دخول العصابات الإرهابية لبعض محافظات العراق المنتجة للنفط وكذلك انخفاض أسعاره عالميا ومحددات منظمة الأوبك. بعد عام (2017) اخذ الاتجاه العام لتطور GDP بالارتفاع حتى نهاية مدة البحث ناتجة عن عمليات التحرير وبعض الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد العراقي.

بالرجوع إلى الجدول (1) نجد أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار التابعة لسنة(2004) بلغت قيمته (1018452624) مليون دينار مقابل (66398213) مليون دينار عام (2003) وبسبة تغير (53%) وجاءت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع عائدات القطاع النفطي وارتفاع نسبة مساهمتها في (GDP) محققة معدل تغير (183%) عن عام (2003) وبالتالي زيادة النقد الأجنبي الذي يعتمد عليه في تمويل نفقات الدولة الاستثمارية والاستهلاكية وكذلك زيادة الاستيرادات نتيجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج (1).

شهدت سنة (2005) ارتفاعا طفيفا" بالناتج المحلي الإجمالي أن بلغ (1035514034) مليون دينار بالأسعار الثابتة بنسبة تغير (1.7%) عن العام السابق ناجمة عن توسع الصادرات النفطية وانفتاح الاقتصاد العراقي على محيطه الخارجي أما السنوات 2006 2007 2008 بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (109389941.3 120626517111455813.4) مليون دينار على التوالي بنسبة تغير 82,1.956) وترجع هذه الزيادات في الناتج للسائح الايجابية لجولات التراخيص فضلا عن ارتفاع عائدات النفط الخام الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط عالميا" ، إذ بلغت قيمة بيع برميل النفط (88.8) دولار للبرميل الواحد لسنة (2008) مقابل 65.4 دولار للعام السابق كما بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في GDP بالأشعار الثابتة (725) لعام (2008) بعد أن كانت (53.2%) للعام السابق وتحسن الأوضاع الأمنية.

في النصف الثاني من عام (2007) بدأت بوادر الأزمة المالية العالمية والتي انعكست سلبا على نمو الناتج المحلي الإجمالي بسبب أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ونتيجة وجود الارتباطات الأمامية والخلفية بين الاقتصادات العالمية أدى انتقال آثار تلك الأزمة إلى الاقتصاد العراقي مما قاد إلى انخفاض أسعار النفط بصورة كبيرة وبالتالي وجود فائض في الطلب العالمي على النفط الخام وكون العراق من البلدان الربعية التي تعتمد بالدرجة الأساس على عائدات النفط فقد تأثر بالصدمات الخارجية فالتغيرات في الطلب على النفط الخام ضمن سياقات دورات الأعمال والازمات المالية وامتداد أثرها إلى القطاع الحقيقي أمراً لا يستهان به كما حصل في الا زمة المالية العالمية (2007 – 2008) ويمكن معرفة اتجاه الطلب على خلال حركة الطلب العالمي بالمجمل وحركة نمو القطاعات المجموعة الدول حسب مستويات التطور والبنية القطاعية في تلك المجموعات . النفط من في عام (2009) بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (124702075) مليون دينار بمعدل تغير (34%) عن السنة السابقة أي بنسبة انخفاض مقدارها (4.8%) نتيجة التأثر بتداعيات الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط العالمي ليصل سعر برميل النفط (58.96 دولار لكل برميل مقابل (88.8) دولار للعام السابق ، كما انخفضت نسبة مساهمة قطاع النقط في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (54.4%) بعد أن كانت (72.5%) للعام السابق.

٣- تطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي للفترة من (٢٠٠٣-٢٠١٨)

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بنسبة (11.2%) وكذلك ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بنسبة (8.4%) . الخفض الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بنسبة (10%) كذلك انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة (3.5%) لنفس المدة . شكل (1) الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100) مليار دينار.

اجمالي تكوين رأس المال الثابت : ارتفع إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة لسنة 2017 بنسبة(27.6% مقارنة بسنة 2016.صافي الاستثمار الأجنبي المباشر : انخفض صافي الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2018 بنسبة (0.7%) مقارنة مع سنة 2017 حيث يمثل صافي الاستثمار الأجنبي الفرق بين الاستثمار المباشر الأجنبي في داخل العراق والاستثمار المباشر للعراق في الخارج. الرقم القياسي العام الأسعار المستهلك: يشير الارتفاع بالرقم القياسي العام لأسعار المستهلك إلى حجم الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي حيث ارتفع معدل التضخم لسنة 2018 بنسبة (0.4%) مقارنة بسنة 2017.

- تطور مساهمة القطاعات السلعية

يعتمد نظام الحسابات القومية على تقسيم الناتج القومي إلى مجموعة من القطاعات الاقتصادية يتم التمييز بينها من خلال مجموعه من المعايير من حيث طبيعة المنتج فمنها من تقوم بإنتاج السلع وتسعى القطاعات السلعية ومنها من لإنتاج الخدمات التسمي القطاعات

الخدمية وكذلك يتم التغيير داخل القطاع الواحد من حيث نوعية السلعة المنتجة قد تكون زراعية أو صناعية أو تحويلية أو من حيث نوعية الخدمة مثل قطاع المال والتأمين والبنوك (1) وتمثل السمة العالية التطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي في سيطرة القطاعات السلعية على معظم حكوماته ذلك لأنها تتضمن الصناعات الاستخراجية التي تعتبر القطاعات القائدة.)محسن ابراهيم احمد -٢٠٢٠- ٧٦)

جدول (2)

تطور المساهمة المطلقة لبعض القطاعات السلعية الرئيسة بالأسعار الجارية للمدة (2003 -2019)

(مليون دينار)

السنة	الزراعة والغابات	معدل التغير السنوي %	التعدين و المقالع	معدل التغير السنوي %	الصناعة التحويلية	معدل التغير السنوي %	البناء والتشييد	معدل التغير السنوي %	المجموع
2003	2751478.3		20349105.4						23100583.7
2004	2661768	3.26-	30807302.08	51.4	532354		1597061		37195594.21
2005	4926751.1	85.09	46987970	52.5	1470672	176.3	1103004	30.94-	54856302
2006	5568985.7	13.04	53030897	12.9	1473218.3	0.173	779387.5	29.34-	64303096.45
2007	5494212.4	1.343-	59274337.1	11.8	1817913.8	23.4	972816.6	24.818	72487826.89
2008	6042017.7	9.971	87521201	47.7	2644173	45.45	1843678.3	89.52	104637025.9
2009	6832552.1	13.08	56563771.6	35.4-	3411291.9	29.01	2312350.1	25.42	74753673.07
2010	8366232.4	22.45	73569919.4	30.1	3678714.6	7.839	2909700.5	25.833	98787860.43
2011	9918316.8	18.55	115999413.1	57.7	6132760.8	66.71	10358530	256	145852215
2012	10484949.3	5.713	127225674.3	9.68	6919449.2	12.83	15416432.2	48.828	164487152.8
2013	13045856.4	24.42	126445194.4	0.61-	6286042.4	9.154-	20201574.9	31.039	170882704.2
2014	13128622.6	0.634	117357982	7.19-	4999233.9	20.47-	19098018	5.463-	160430804.7
2015	8160769.7	37.84-	65590963	44.1-	4234716.9	15.29-	12514765.3	34.47-	96429588.75
2016	7832046.9	4.028-	67796890.8	3.36	4436442.7	4.764	12260516.5	2.032-	98776555.61
2017	6598384.8	15.75-	89065057.7	31.4	4819896.4	8.643	13408942.4	9.3669	120378712.2
2018	6322747.2	4.177-	118298239.7	32.8	4933429.4	2.356	11222146.1	16.31-	147659164.2
2019	8766710.8	38.65	114449716.6	3.25-	5257100.3	6.561	10731311.9	4.374-	146833266.5

جدول (2) نجد أن قيمة الإنتاج السلعي للقطاع الزراعي بلغت(2661768,2757478.3 ,4926751.1) مليون دينار للأعوام (2003, 2004(2005) وبمعدلات تغير سنوية (326 85.09) للعامين الأخيرين على أن انخفاض المساهمة النسبية للقطاع الزراعي في تكوين العرض الكلي والتي بلغت

119 6.57.76 على التوالي ناتجة عن اهمال القطاع الزراعي لا سيما بعد رفع العقوبات الاقتصادية وفتح باب الاستيراد على مصراعيه للمنتجات الزراعية لاسيما من دول الجوار كما موضح في الملحق (4) .

بلغ الإنتاج الزراعي (5568985.7 54942124 . 6042017.7 68325521) مليون دينار على التوالي للأعوام (2006 2007 2008 2009) وبنسبة مساهمة (5.83 4.93.3 3.85% 5.23 %) وبمعدلات أكبر سنوية (1304 99711343 13.08%) الأعوام أعلاه. إذ نجد أن هناك تحسنا ملحوظا في إنتاج القطاع الزراعي، ألا أنه ليس بالتحسن المطلوب بسبب قلة الدعم الحكومي المقدم لهذا القطاع وشحة المياه وزيادة نسب الملوحة في الأراضي الزراعية. وفي الأعوام (2010 2011 2012 بلغت قيمة الإنتاج الزراعي (83662324 104849493,9918316.8) مليون دينار وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (4.123456501 كما في ملحق (4) وبمعدلات لغير سنوية (18.552245 5.713.8% ويعزى هذا الارتفاع إلى المساهمة الحادة من قبل الحكومة في إصلاح الواقع الزراعي ودعم الجهود المبذولة من قبل وزارة الزراعة لتنمية وتطوير هذا القطاع بما يخدم الأمن من خلال التوسع في زراعة المحاصيل الزراعية الاستراتيجية من الرز والحيطة والشعير والتي تشكل نسبة مرتفعة من إنتاج المحاصيل الحقلية في البلد، ويعود السبب في هذه الزيادة إلى المبادرة الزراعية بعد عام 2010 التي أعطت حوافز متعددة للإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وأعطت هذه المبادرة ثمارها للأعوام اللاحقة كما أتضح ذلك من خلال معدلات التغير السنوية والمساهمة النسبية للقطاع الزراعي في تكوين العرض الكلي (الناتج المحلي الإجمالي GDP في جدول (2) .وبمتابعة جدول (2) نجد أن الناتج الزراعي قد بلغ 13045856.4

131286226 ,7832046.9.81607697) مليون دينار وبمعدل تغير (2442

402853284,0634- للأعوام (2013, 2014, 2015 2016) ، والملاحظ ها انخفاض المساهمات النسبية والمطلقة للقطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ناتجة عن طبيعة الظروف السياسية وعدم الاستقرار الأمني وتخريب معظم البنى التحتية والارتفاع في أسعار العوامل اللازمة للإنتاج الزراعي في معظم المناطق التي سيطرت عليها العصابات الإرهابية وما نتج عنها من تقويض عملية التنمية في تلك المناطق والحاجة الرئيسة هذا هي انخفاض تلك المساهمات لتعبر عن دخول الاقتصاد العراقي حلة الركود الاقتصادي مدعوما من صدمات القطاع النفطي التي تمثلت بانهيار أسعار النفط ووصولها معدل (20) دولار برميل في عام 2019 بلغت قيمة الإنتاج الزراعي (8766710.8) مليون دينار عراقي وبمعدل

تغير سنوي (38.65%) وبنسبة مساهمة (333) ويعود سبب هذا الارتفاع النسبي إلى النتائج الإيجابية لعمليات التحرير فضلا عن المساعدات والمنح الدولية التي قدمت للعراق عموماً والمناطق المحررة خاصة مما ساعد بالسبحة إلى نهوض القطاع الزراعي وزيادة نسبة مساهمته كما في جدول (2)في احتياطي أما بالنسبة لقطاع التعدين والمقالع والذي يمثل فيه النفط القطاع القائد (LoadSector) . فقد بدي واضحا نسبة مساهمته الكبيرة في الناتج المحلى الإجمالي وبالتالي تأثيره الواضح في زيادة العرض الكلى اذ يمتلك العراق احتياطي مؤكد يعادل 11% من الاحتياطي العالمي بمقدار (115) مليار برميل سنة 2005، وبشكل النقط المصدر الأكبر في الدخل القومي ويحتل العراق مرتبة متقدمة النقط بعد المملكة العربية السعودية (1) ويتميز العراق بضخامة احتياطه الفعلي وقربه من سطح الأرض وانخفاض تكلفة انتاج البرميل وغياب مخاطر الاكتشافات النفطية. ووجود حقول نفطية جاهزة لتطلب التطوير إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط مع قلة عمل الآبار النفطية الياسا" بالدول النقطية الأخرى. وتشكل هذه الخصائص عوامل جذب للشركات النفطية في مجال الاتفاق على تطوير الصناعة النفطية.

- تطور مساهمة القطاعات الخدمية

توفير الخدمات يمثل الركيزة الأساسية لبيئة استثمارية ناجحة لما يتعين على الحكومة تأمين هذا الجانب من الخدمات كونها تمثل بعدا طبعا وجوهريا" التحقيق المزيد من 1 لإنتاجية وتجعل المواطنين ينعمون بالأمن والاستقرار حيث توسعت الحكومة في الاونة الأخيرة في تقديم مختلف الخدمات وشهد العراق تغيراً واضحا في أنماط الاستهلال و الشراء والترفيه والتي كانت مقتصرة على الأسواق التقليدية لا اصبح قطاع الخدمات اكثر توجها نحو أنشاء المراكز التجارية الجديدة مما زاد عدد المجمعات. ويشتمل هذا القطاع على العديد من الأنشطة الخدمية كالفنادق والسياحة والخدمات العالية و التأمينية وصناعة الإعلان والخدمات المختلفة لذوى الأعمال والشركات والجدول (4) يمثل تطور الأنشطة الخدمية للاقتصاد العراقي للفترة (2004- 2019) والتي تتضمن قطاعي الخدمات وملكية دور السكان وبمتابعة جدول (4) تجد أن قيمة إنتاج قطاع الخدمات وملكية دور السكن للأعوام (احمد عبد العزيز الألفي-٢٠١٥- ٥٤)

10726238.4, 8750498.2, 1597061) (2007, 2006, 2005, 2004)

14302388 3) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية موجبة لقطاعات الخدمات ودور السكن عدا القطاع الثاني كان سابقا للعام (2005) " بأحداث عام (2003) وما خلفته من تدمير للبنى التحتية فكانت النتيجة سالبة لنمو لهذا القطاع كما أن التكوين الرأسمالي له كان منخفضا ولوحظ أن نسبة المساهمة منخفضة ويعود السبب إلى هذه النسبة إلى التخريب والدمار الذي لحق بالبنى التحتية ما بعد الحرب وتدهور الأوضاع الأمنية مما جعل أداء هذا القطاع يتراجع .شهدت الأعوام (2008 2009 2010 ,2011 ,2012) زيادات مطلقة في المساهمات القطاعية المكونة القطاع الخدمات وبمعدلات متباينة من سنة إلى أخرى متأثرة بما خلفته الأزمة المالية العالمية مؤثرة على دخول واستثمارات هذه القطاعات المعتمدة اعتمادا كبيرا على إيرادات القطاع النفطي بعيدا عن ما تولده هذه القطاعات فكانت النتيجة معدلات التغير السنوية كذلك كما في جدول (4) ، على أن بعض هذه الزيادات قد تعود إلى ارتفاع نشاط هذا القطاع من خلال تقديم القروض الميسرة و المدرة للدخل الشبة الشباب وتحسين خدمات الفندقة والسياحة وتطور وسائل الاتصال واستخدام التكنولوجيا المطورة في سرعة إيصال الخدمات واصلت الزيادات المطلقة القطاع الخدمات بالزيادة إلى نهاية مدة البحث عدا عامي (2015 2016 (متأثرة بالصدمات السياسية والاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي متمثلة بتدمير البنى التحتية لهذا القطاع مما اضعف إنتاجيته ودخله وبالتالي التأثير على النمو الاقتصادي ككل. أما القطاع ملكية دور السكن فتميز بالثبات النسبي للمدة (2008, 2009, 2010, 2011, 2012 مع تراجع معدلات التغير السنوية من (1828%) عام (2008) إلى (19) عام (2012) للإشارة إلى عدم التوسع العمودي أو الأفقي في البنى التحتية لهذا القطاع ناتجة عن اليود اداريه أو قانونية أو ضعف التمويل فضلا عن ارتفاع معدلات الفائدة في الجهاز المصرفي. شهد قطاع الخدمات في الأعوام (2017, 2018, 2019) ارتفاعا في القيم المطلقة والنسبية كما في جدول (4) والملحق (6) ناتجة عن تحسن الأوضاع السياسية والاقتصادية . أما قطاع السكن فقد واصلت القيم المطلقة والنسبة بالزيادة للأعوام (٢٠٠٤،2013) مع ارتفاع نسبي في معدل التغير السنوي مقابل الانخفاض الواضح في القيمة لهذا القطاع عام (2015) وبمعدل تغير سالب بلغ (2116%) ناتجة عن الظروف السياسية التي مر بها البلد من انعدام الأمن وسيطرة داعش فقد تأرجحت القيم المطلقة والنسبية بين الارتفاع والانخفاض إذ بلغ معدل التغير السنوي (2352) لعام (2018) والتي ارتفعت إلى (3.195%) لعام (2019) ناتجة عن ارتفاع المساهمة النسبية لهذا القطاع التي بلغت (5.1%) وبالتالي ارتفاع القيمة المضافة).

٤- الاستنتاجات

1- تأثير إيجابي للائتمان المصرفي على نمو الاقتصاد العراقي خلال فترة 2003-2018.
2- الأتمان المصرفي يؤثر بشكل أكبر على الاستثمار والإنفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي.
3- هناك عدم تأثير ملموس للائتمان المصرفي على الصادرات والواردات في الاقتصاد العراقي.
4- أهمية تمكين القطاع المصرفي في العراق من إجراءات لتحسين الكفاءة والفعالية، لتحسين دوره في دعم النمو الاقتصادي.

٥- التوصيات

1- تحسين بيئة الأعمال وتفعيل الإصلاحات الاقتصادية لتشجيع المزيد من الاستثمارات وتعزيز نمو الاقتصاد العراقي.
2- تعزيز الجهود لتطوير القطاع المصرفي في العراق وتعزيز كفاءته في توفير الخدمات المصرفية وتمويل المشاريع الاستثمارية.
3- تعزيز التعاون بين الحكومة العراقية والمؤسسات المالية الدولية لتحسين بيئة الأعمال والإصلاحات الاقتصادية.
4- تحسين الإطار التنظيمي للقطاع المصرفي في العراق وتطوير السياسات النقدية والمالية لتحسين الكفاءة والفعالية في تمويل النمو الاقتصادي.

المصادر

1. احمد عبد العزيز الألفي ، الائتمان المصرفي وتحليل الائتماني ، دار المعارف ، مصر ، القاهرة ،٢٠١٥.
2. ابراهيم الحيدري ، الاقتصاد العراقي ، ٢٠٠٠.
3. حمزة محمود ، نشأه الائتمان المصرفي ، دار الكتب العلمية ، مصر ، القاهرة ،٢٠٠٤.
4. دنيا محمود ، أهمية الناتج المحلي الإجمالي ، المرسال ،٢٠٢٠.
5. دانا النسور ، الناتج المحلي الإجمالي ، ٢٠٢٢.

6. زينب عوض الله و أسامة محمد الغولي ، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ، ،منشورات الحلبي الحقوقية ، سوريا , ٢٠٠٣.
7. سعدون عباس محمد ، تأثير قرار زيادة الحد الأدنى لرأس المال في تطوير عمل المصارف التجارية العراقية ، مجلة الدراسات محاسبية ومالية ، ٢٠١٣ ، المجلد الثامن.
8. سعدي احمد حميد الموسوي ، الائتمان وانعكاسه في الاستثمار المصرفي دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية ، ٢٠١٠.
9. شريف حسام ، اهداف الائتمان المصرفي ، ٢٠٢١.
10. صادق الشمري ، شروط الائتمان المصرفي ، ٢٠١٩.
11. عقيل محمد رشيد ، نشأه الائتمان المصرفي ، ٢٠١٧.
12. عباس النصراوي ، الاقتصاد العراقي ، ٢٠١٩.
13. عبد المطلب عبد الحميد ، مفهوم الائتمان المصرفي ، ٢٠٠٠.
14. منال الخطيب ، مفهوم الائتمان المصرفي ، ٢٠٠٤ .
15. محسن ابراهيم احمد ، الائتمان المصرفي ، ٢٠٢٠.
16. محمد احمد الأفندي ، الائتمان المصرفي واهم النظريات ، ٢٠٢٠.
17. محسن احمد الخضي ، الائتمان المصرفي منهج متكامل في التحليل ، دار المعارف ، مصر،القاهرة ،٢٠١٢ .
18. محسن ابراهيم احمد ، تحليل وتقويم الائتمان المصرفي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠١٨)، ، المجلة العلمية ، العراق، السليمانية ، ٢٠٢٠ ،المجلد الرابع.
19. نشأت مجيد نشأت ، مخاطر الائتمان المصرفي ، جامعة النهرين ،٢٠٢٠.
20. مجلة المثنى ، تطور حجم الائتمان المصرفي وتأثير في بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق ،٢٠٠٤.

الروابط الالكترونية

- https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%A6%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%86_%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A
- https://uabonline.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A/
- https://economy-news.net/content.php?id=28332